الباب السابع

الحركة الطلابية
وجماعات العنف وظاهرة التكفير

الفصل الأول: السادات والإخوان والحركة الطلابية فى السبعينيات.

الفصل الثانى: بعد حادث الأقصر.
«العنف وكيفية علاجه فى الحالة المصرية الراهنة».

الفصل الأول

السادات والإخوان والحركة الطلابية في السبعينيات(*)

❑ (واجهت الجماعة الإسلامية مشكلات مع السلطة على عكس ما يقال ويشاع)

قرأت باهتمام مقال الدكتور وحيد عبدالمجيد في « الحياة » يوم الثلاثاء ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ تحت عنوان (بعد ١٥ عامًا على غياب السادات... قضية دعمه «الإخوان المسلمين»). وكان مبعث اهتمامي هو أن موضوع المقال يرتبط تحديدًا بالنشاط الطلابي في الجامعة المصرية إبان السبعينيات وهو نشاط شرفت بالمشاركة فيه وبخاصة في النصف الثاني من هذا العقد حين تم انتخابي رئيسًا لاتحاد طلاب جامعة المنيا في الفترة من ٧٧ إلى ١٩٧٩م، كذلك نائبًا لرئيس اتحاد طلاب مصر ١٩٧٨م، ١٩٧٩م.

وحين فرغت من قراءة المقال وجدتني متفقًا مع معظم ما جاء فيه ومع النتيجة التي انتهى إليها، لكنني لم أتحمس للتعليق إلا بعد أن قرأت تعقيبين على هذا المقال كتبهما أحمد عبدالحفيظ ومحمد سعد أبوعامود، نشرا في ٢٣ / ١٠ /١٩٩٦م يشككان في النتائج التي انتهى إليها المقال الأول من دون دليل واحد على عكس المنهج الذي اتبعه عبدالمجيد.

في اعتقادي أنه لكي نناقش قضية التيار الإسلامي وفصائله الفاعلة، لا يمكن أن ننتزعها بعيدًا عن مناخ البيئة المصرية المتدينة، وتحديدًا في الفترة موضوع البحث، إذ

(*) نُشر هذا المقال في جريدة «الحياة» بتاريخ ١٩٩٦/١١/٣ م .

كانت هناك صحوة إسلامية ارتبطت بأسباب موضوعية أشار إليها عبدالمجيد كرد فعل على هزيمة ١٩٦٧م، ويذكر من عايش هذه الفترة أن الاستعداد لحرب رمضان تشرين الأول « أكتوبر » سنة ١٩٧٣م اعتمد في جانب منه على الإعداد الديني للمقاتل المصري، كما يمكن الاستدلال على ذلك من الشعارات التي استخدمت في هذه الحرب المباركة مثل « بسم اللَّه » و « اللَّه وأكبر » وسجلتها الأغاني والأناشيد الوطنية.

تميز الشعب المصري دائمًا بالتنوع والتعدد في أشكال التدين، مما ضمن وجودًا مستمرًا للدين في كل العصور. حتى عندما اصطدم الرئيس عبدالناصر مع « الإخوان المسلمين » كانت هناك كيانات إسلامية مهمة مثل الجمعية الشرعية وجمعية الشبان المسلمين ومن قبل ذلك طبعًا الأزهر الشريف، وانعكست هذه الخصيصة على الحركة الإسلامية التي تنامت في الجامعات المصرية خلال السبعينيات، فكانت حركة تلقائية بدأت من دون تنظيم أو تخطيط مسبق، واتسمت بالتنوع الذي يظهر أيضًا في تباين اتجاهات الشخصيات الإسلامية التي دُعيت إلى إلقاء محاضرات والمشاركة في ندوات جامعية، مثل الشيخ محمد الغزالي (رحمه اللَّه)، والشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ محمد متولي الشعراوي[١]، والشيخ عبدالحليم محمود شيخ الجامع الأزهر السابق (رحمه الله) والأستاذ عمر التلمساني (رحمه الله) والشيخ نصر الدين الألباني، والأستاذ يوسف العظم، والشيخ صلاح أبو إسماعيل (رحمه الله)، والشيخ أحمد المحلاوي، والشيخ محمود عيد، والشيخ سيد سابق[٢]، والشيخ إبراهيم عزت (رحمه الله) والدكتور عيسى عبده (رحمه الله) والشيخ حافظ سلامة، والشيخ أسامة عبدالعظيم وغيرهم.

ويهمني هنا أن أوضح بوصفي كنت شاهدا على أحداث تلك الفترة، أن النشاط الإسلامي في الجامعات المصرية بدأ أولًا تحت اسم «الجماعة الدينية»، التي

(١) رحمه الله، توفي بعد كتابة هذا المقال.
(٢) رحمه الله توفي أيضا بعد كتابة هذا المقال.

كانت إحدى جماعات النشاط التابعة للجنة الثقافية في اتحاد الطلاب. وبعد فترة رأى الشباب تغييره إلى « الجماعة الإسلامية »، وأصبح هذا الاسم بمثابة لافتة انطوت تحتها أنشطة الشباب المتدين في الجامعة من دون تنظيم أو حتى اتجاه واحد. فكان أعضاء هذه الجماعة متأثرين بأفكار مختلفة تعرفوا عليها من خلال محاضرات عامة. وكان من بينها أفكار «الإخوان » عبر التلمساني، وأفكار سلفية من خلال نصر الدين الألباني وأسامة عبدالعظيم وأفكار التبليغ عبر إبراهيم عزت، واتجاه الأزهر من خلال عبدالحليم محمود والشعرواي، فضلًا عن أفكار علماء دين مستقلين مثل الغزالي والقرضاوي، وسيد سابق وصلاح أبو إسماعيل، والخلاوي ومحمود عيد وغيرهم. وبقي هذا النشاط الإسلامي تحت اسم « الجماعة الإسلامية » مستقلًا في غالبية الجامعات المصرية حتى قرب نهاية عام ١٩٧٩م.

وكانت التيارات اليسارية والناصرية مسيطرة تمامًا على الحركة الطلابية حتى عام ١٩٧٥م، باستثناء بعض اللجان الثقافية في بعض الكليات التي كانت « الجماعة الإسلامية » تمارس من خلالها نشاطها في الدعوة والخدمات.

وفي عام ١٩٧٥م بدأت مجموعة من شباب «الجماعة الإسلامية» تدخل إلى اتحاد الطلاب بشكل أكبر نسبيًا من ذي قبل، وكان من رموز هذه الفترة رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة وأمين لجنة الإعلام والنشر في اتحاد طلاب مصر الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح، والدكتور عصام العريان في اتحاد طلاب كلية طب قصر العيني. والدكتور إبراهيم الزعفراني في اتحاد طلاب طب الإسكندرية، والمهندس خالد داود في اتحاد طلاب هندسة الإسكندرية. وفي تلك الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٧) بات معدل انتشار الحركة الطلابية الإسلامية أوسع من ذي قبل، على رغم المعوقات التي وضعتها السلطة وإدارات الجامعات التي وصلت إلى حد الصدام مع هذه الحركة، على عكس ما ورد في المقالين المنشورين في يوم ١٩٩٦/١٠/٢٣م.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك اعتقال محيي الدين أحمد عيسى وهو أحد رموز العمل الإسلامي في جامعة المنيا عام ١٩٧٧م.

وأذكر في تلك الفترة ما حصل في الحوار بين الرئيس السادات ومجلس اتحاد طلاب مصر عقب تظاهرات كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧م، حين وقف عبدالمنعم أبو الفتوح منتقدًا سياسة السادات وقال له: « يوجد حولك من ينافقونك ويبعدون المخلصين من أمثال الشيخ الغزالي عنك». فغضب الرئيس السادات يومها، وقال له «قف مكانك والزم حدودك». وكان هذا الحوار منقولًا على الهواء وسرت إشاعة بعدها تفيد أن عبدالمنعم أبو الفتوح تعرض للاغتيال، ثم كذبتها صحيفة « الأخبار » في مقابلة أجرتها معه. ومع ذلك انتشرت الحركة الطلابية الإسلامية في هذه الفترة تحديدًا في كثير من الجامعات الإقليمية وكان من رموزها خيرت الشاطر في جامعة المنصورة، وأنور شحاتة في طنطا، ومحيي الدين أحمد عيسى في المنيا وغيرهم.

ودفع هذا الانتشار عبدالمنعم أبو الفتوح إلى القيام بجولة نهاية عام ١٩٧٧م مع مجموعة من زملائه لإقناع شباب «الجماعة الإسلامية» بخوض انتخابات الاتحادات الطلابية، ونجح في مسعاه على رغم المعارضة التي واجهها في البداية وبخاصة في جامعات الصعيد. وخاض الشباب الإسلامي الانتخابات، وحقق نتائج باهرة فحصل على غالبية ساحقة في هذه الاتحادات في ثماني جامعات من أصل ١٢ جامعة مصرية وقتها، ونتائج مرضية في الجامعات الأربع الأخرى، على الرغم من مقاومة السلطات وتحالف غالبية القوى المعارضة ضد التيار الإسلامي.

ورفضت الحكومة عقد مؤتمر اتحاد طلاب الجمهورية، الذي كان مقررًا في آذار (مارس) ١٩٧٨م لانتخاب مكتب تنفيذي للاتحاد من ١٣ عضوًا، لأنه كان واضحًا أن الطلاب الإسلاميين سيسيطرون على المكتب. وتم تشكيل وفد من رؤساء اتحاد طلاب جامعات عين شمس وأسيوط والمنيا لمقابلة وزير التعليم في ذلك الوقت الدكتور مصطفى كمال حلمي (رئيس مجلس الشورى الحالي) (وقت نشر هذا المقال للمرة الأولى) لكي يوجه الدعوى للمؤتمر لاتمام تشكيل المكتب. فاعتذر وأخبرنا بأن القرار في يد وزير مجلس الشعب وأمين عام حزب مصر الحاكم آنذاك الدكتور فؤاد محيي الدين، على رغم أن اللائحة تنص على أن المسؤول هو وزير

التعليم. وحين لم تصل الاتصالات إلى نتيجة، على مدى نحو ستة شهور، نفذنا النص اللائحي الذي يجعل من حق ثلث أعضاء المؤتمر الدعوة إليه ما لم يدع وزير التعليم أو مجلس الاتحاد القديم. وجمعنا توقيعات أكثر من نصف عدد أعضاء المؤتمر العام، وعقدنا المؤتمر في مبنى اتحاد طلاب جامعة عين شمس. وأقام المشاركون في عمارات المدينة الجامعية التابعة لاتحاد طلاب الجامعة. ونشرنا إعلانًا مدفوع الأجر في الصحف باسم رؤساء اتحاد طلاب الجامعات الذين أشرت إليهم سابقًا.

وفي اليوم التالي، صدر نفي رسمي لعقد الاجتماع في الصفحة الأولى في كل الصحف الحكومية، وأجرينا اتصالات أخرى مع وزير التعليم « الجديد » وقتها الدكتور حسن إسماعيل، في الوقت الذي كان أعضاء في مؤتمر اتحاد طلاب مصر بدءوا اعتصاما في مقر اتحاد طلاب جامعة عين شمس، فصدر قرار وزاري بدعوة المؤتمر وتشكيل لجنة من ثلاثة أساتذة، منهم نائب رئيس جامعة عين شمس آنذاك الدكتور نصر السيد نصر للإشراف على انتخابات مكتب اتحاد طلاب مصر.

وعلى رغم هذا تم إغلاق مقر الاتحاد (٩٧ ش الجمهورية) في القاهرة بالشمع الأحمر، وتعطيل استخدامه لفترة طويلة، كذلك صدرت تعليمات لإدارات الجامعات في ذلك الوقت بعدم تحويل مستحقات اتحاد طلاب مصر من موازناتها، كما تم توقف الإعانة المقررة للاتحاد من المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الذي كان يرأسه آنذاك الدكتور عبدالحميد حسن على رغم المقابلات المتكررة معه لحل هذه المشكلة.

وهكذا يتضح شكل العلاقة بين هذا الاتحاد والسلطة من أول يوم وهي العلاقة التي زادت سوءًا بعد أن رفض الاتحاد موقف الرئيس السادات من استضافة شاه إيران، وقاد حملة قوية في كل الجامعات ضد حضور الشاه إلى مصر، إلى حملة أخرى ضد مقولة السادات « لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين». واختتم هذا الاتحاد عهده بموقف قوي ضد معاهدة السلام مع إسرائيل، وقاد تظاهرات يوم التوقيع عليها في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩م، مما حدا بالسادات إلى أن يأمر باعتقال بعض قياديي الاتحاد من الإسلاميين.

وتبع ذلك صدور قرار جمهوري لإلغاء لائحة اتحاد طلاب مصر الصادرة عام ١٩٧٦م، لتحل محلها لائحة ١٩٧٩م الشهيرة التي ألغت نهائيًا كيان اتحاد طلاب مصر، حدث هذا فيما كانت مجموعة من الشباب الإسلامي في السجن ومنهم بعض مسؤولي الاتحاد (وكاتب هذه السطور).

يبقى بعد ذلك إيضاح مهم، وهو أن الحركة الطلابية الإسلامية ظلت مستقلة عن أي تيار إسلامي بعينه حتى نهاية ١٩٧٩م وبداية ١٩٨٠م، عندما ارتبط عدد من رموز هذه الحركة بـ « الإخوان المسلمين ». لكن بقيت هذه الحركة في جامعة أسيوط تحديدًا بعيدة عن «الإخوان » ورفضت أي علاقة معهم، لذلك فإن الواقعة التي أشار إليها وحيد عبدالمجيد في جامعة أسيوط عندما تعرض التلمساني لهجوم شديد خلال محاضرة ألقاها عام ١٩٨٠م هي واقعة صحيحة.

أما قبل ١٩٧٩م، فقد كان دور «الإخوان» لا يتجاوز مشاركة بعض رموزهم في ندوات أو قيامهم بإلقاء محاضرات، أو محاولة القيام بدور الوساطة أحيانًا لدى رموز الطلاب الإسلاميين لتهدئة الأوضاع خلال الأزمات التي كانت تحدث بينهم وبين السلطات.

أما عن موضوع العنف، فقد كان هناك تيار داخل إطار «الجماعة الإسلامية» في الجامعات حينئذ يتبنى أفكار العنف أو ما اصطلح على تسميته «التغيير بالقوة»، لكنه كان محاصرًا بغالبية ترفض العنف. وعندما بدأ رموز في الحركة الطلابية يرتبطون بـ«الإخوان» شرع أنصار تيار العنف في تأسيس تنظيم جديد يتبنى هذا الفكر (تنظيم الجهاد)، وكان ذلك في نهاية ١٩٨٠م. وبدأ نزاع حول اسم «الجماعة الإسلامية» وخصوصا في الصعيد بين الشباب الذي ارتبط «بالإخوان» والشباب الذي أسس «تنظيم الجهاد» لاحقًا، وظل الطرفان يستعملان اسم «الجماعة الإسلامية» لفترة مع تميز الفريق الأول بوضع شعار الإخوان « اللّه أكبر ولله الحمد »، فيما وضع الفريق الآخر شعارًا جديدًا عبارة عن سيف واحد خارج من مصحف ومكتوب تحته ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣، الأنفال: ٣٩].

وبعد فترة وجد شباب الحركة الإسلامية الذي ارتبط بـ « الإخوان » أن الاسم شابه تشوه نتيجة الممارسة العنيفة للفريق الآخر، فتخلوا عنه لهذا الفريق الذي انقسم بعد أحداث ١٩٨١م إلى مجموعتين مجموعة الصعيد (كرم زهدي وآخرون)، التي استخدمت اسم «الجماعة الإسلامية»، ومجموعة القاهرة ووجه بحري (عبود الزمر وآخرون)، التي لجأت إلى اسم «الجهاد ». ويدل هذا العرض السريع لتطور الأحداث على أن « الجماعة الإسلامية » التي كانت في السبعينيات تختلف تمامًا عن « الجماعة الإسلامية » المعروفة منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن.

فـ « الجماعة الإسلامية » التي نشطت في الجامعات المصرية في السبعينيات كانت لافتة انضوى تحتها الطلاب الإسلاميون من اتجاهات مختلفة، كانت كيانًا طلابيًا فضفاضًا يفتقد إلى التنظيم ويتمتع باستقلال عن أي تيار إسلامي خارج الجامعة حتى نهاية العام ١٩٧٩م. والأهم هو أن هذه «الجماعة» الطلابية الجامعية واجهت معوقات ومشكلات صنعتها السلطات، بعكس ما يشاع عن أنها تلقت دعمًا من أعلى رأس في الدولة وقتها. وفرضت تلك المعوقات عليها خوض مواجهات وصراعات أحيانًا مع إدارات الجامعات وسلطات الدولة.

ذكرت وقائع تدل على ذلك في الفترة التي عايشتها خلال النصف الثاني من السبعينيات. وهناك وقائع غيرها تؤكد ذلك أيضًا يعرفها غيري، ومطلوب منهم الإدلاء بها لأنها صارت تاريخًا ينبغي أن يرويه شهوده، وبخاصة أن هناك من يعبث بهذا التاريخ لأغراض سياسية ضيقة.

* * *

الفصل الثاني

بعد حادث الأقصر ـ «العنف وكيفية علاجه في الحالة المصرية الراهنة»(*)

من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة بدءًا من عام ١٩٩٢م وحتى الآن ظاهرة العنف في المجتمعات العربية والإسلامية، خصوصًا تلك المرتبطة بحركات وجماعات تعلن ارتباطها بالإسلام(١). وأوضح هذه الحالات الجزائرية والمصرية. ولقد تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة في العالم عمومًا والغرب خصوصًا، ويرجع السبب المباشر لتزايد الاهتمام بالحالة المصرية في الآونة الأخيرة إلى الحادث الإجرامي الذي وقع في مدينة الأقصر في صعيد مصر، والذي راح ضحيته أكثر من ٦٠ شخصًا، منهم ٥٨ من جنسيات أجنبية والباقي من المصريين. هذا العدد الضخم في حادث واحد من الضحايا الأبرياء من دول أغلبها أوروبية تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من عدد الضحايا الأجانب في أحداث العنف في مصر خلال السنوات الست الأخيرة، حيث بلغ عددهم ٩٣ ضحية. وهذا مما زاد من الاهتمام الغربي بالظاهرة، بالإضافة إلى الخسارة الفادحة التي أنزلها هذا الحادث بقطاع السياحة المصرية. ومن المهم هنا توضيح أن هناك فرقا كبيرًا بين تحليل الظاهرة ومعرفة أسبابها لمعالجتها ومواجهتها، وبين تسويغ أعمال العنف والإرهاب؛ فهذه الأعمال غير مسوَّغة وغير مقبولة، ولا يمكن التعامل معها خارج نطاق الرفض والإدانة. ولكن بعض المثقفين المصريين ـ وخصوصًا ممن ينتمون لليسار ـ وبعض الرسميين أيضًا ـ يتهمون كل من يتناول هذه

(*) نُشر هذا المقال في جريدة «الحياة» بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٥ م .

(١) نسبة المنتمين للعنف نسبة صغيرة داخل الجماعات الإسلامية، والتي هي بدورها صغيرة داخل التيار الإسلامي الواسع.

الظاهرة بموضوعية لمعرفة أسبابها وكيفية علاجها، بأنه يسوِّغ العنف ويدافع عنه، وهو خلط غير صحيح. كما أن بعضًا من المثقفين ممن ينتمون إلى أيديولوچيات منهارة فَقَد الأمل في أن يرى هذه الأيديولوچيات الوافدة تحكم هذه المنطقة العربية، وما فتئ يهاجم المشروع الإسلامي بل الإسلام نفسه بوصفه دينا، فيستغل كل حادثة من حوادث العنف الملتبسة برداء الدين (والدين منها براء) ليهاجم الظاهرة الإسلامية بأكملها. وللدخول مباشرة في أسباب العنف، هناك عوامل تتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، وأخرى ترتبط بالحركات الإسلامية نفسها فقهًا وفكرًا وسلوكًا، وهناك أسباب تتعلق بالواقع الإقليمي والدولي. وحيث إنني أنتمي إلى التيار الإسلامي، فسأبدأ بالأسباب المغذية للعنف والمتعلقة بالحركات الإسلامية:

١- التقييم غير الدقيق من قبل عدد كبير من الحركات الإسلامية لوضع الدولة، بمعنى هل مصر دولة إسلامية أم لا؟ هل الحاكم مسلم أم لا؟ هل يجوز الخروج عليه أم لا؟ هل يجوز العمل في مؤسسات الدولة أم لا ؟... إلخ. وترتب على الأحكام والفتاوى غير الصحيحة لهذه الأسئلة (من قبيل أن النظام في مصر غير إسلامي وكذلك الحاكم غير مسلم وبالتالي يجب الخروج عليه ومحاولة تغييره بالقوة) ترتب على كل ذلك العمل لتغيير النظام المصري بالقوة.

٢- ونتيجة لهذه الأحكام غير الصائبة صدرت أدبيات تغذي الرفض وتؤصله وتعمقه، من قبيل العمل على قيام الدولة الإسلامية تأسيسًا على أن الدولة الحالية غير إسلامية، ورفض المجتمع الجاهلي والتعالي عليه، وتكوين مجتمعات مغلقة داخل المجتمع الواسع الذي غذى أيضًا روح التثوير والرفض والتأهب للصدام.

٣- من أهم المحاور الفكرية التي غذت العنف فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدى كثير من الحركات والجماعات الإسلامية، التي رأت أن من حق

الأفراد تغيير المنكر باليد متجاوزين أي سلطة بحسبان أن السلطة غير معترف بها، بل إن السعي لتغييرها بالقوة هو التفسير الفقهي لدى عدد من الحركات الإسلامية الساعية لإحداث التغيير. وترتب على هذا جواز قتل رجال السلطة وأعوانهم واستحلال أموالهم. وتم تطبيق هذا الفقه في عدة محاولات اغتيال وقتل في فترات سابقة.

٤- لا نستطيع أيضا أن ننسى أن الشكل التنظيمي لبعض الحركات الإسلامية، وخصوصا الشكل السري يخلق مناخًا مواتيًا لسلوك الرفض والتثوير والتصادم، ويغذي الفكر الانقلابي. ولعل البعض يؤصل جواز العمل السري داخل الأنظمة العربية على أساس أن الدعوة الإسلامية لا تحتاج إلى ترخيص من أحد خصوصًا إذا كان هذا النظام في تقييمهم، معاديًا للإسلام. وتم إسقاط أحكام التزام الجماعة والبيعة للأمير على تنظيماتهم السرية، في حين أن كل الفقهاء والعلماء العدول أجمعوا على أن الجماعة المقصودة في الأحكام الإسلامية الصحيحة هي الأمة كلها وليست جماعة محدودة. وكذلك البيعة المقصودة هنا هي بيعة أمير المؤمنين (أي الحاكم العام) و ليس أمير أو رئيس الجماعة الخاصة، وأن تغليظ الخروج على الجماعة مقصود به الأمة متمثلة في نظامها الأساسي خصوصا إذا كانت ملتزمة إجمالًا بأحكام الإسلام الرئيسية. بل غالى البعض من هذه الجماعات بتصفية بعض الأعضاء الذين خرجوا منها على أساس الفهم الخاطئ لمفهوم «من خرج على الجماعة فاقتلوه، » وبالطبع الجماعة هنا هي الأمة، والمقصود خيانة الأمة وهي جريمة عظمى عند كل الأمم.

٥- ولا شك أيضًا في أن قصور الفهم والفقه لبعض القضايا غذى حالة العنف، مثل قضية قبول الآخرين عند بعض هذه الحركات والجماعات. وهذه القضية تبدأ من منطلق خطإ وخطير وهو أن ما يقولونه من آراء مستقاة من الإسلام هو الصواب بعينه، وهو الحقيقة المطلقة (أي ادعاء امتلاك الحقيقة)

على الرغم من أن هذا الكلام أجمع علماء الأمة الثقات ومفكروها العقلاء على رفضه، وأكدوا على أن أي تصور يطرحه أحد أيًا كان هذا الأحد فهو فهم بشري للإسلام، وإذا رفضه البعض فهو يرفض فهمًا بشريًا ولا يرفض الإسلام نفسه. وبسبب ادعاء امتلاك الحقيقة فالآخرون خارجون ومرفوض وجودهم وتُعَدّ مقاومتهم واجبة في نظر هؤلاء.

❑ **أما الأسباب الداخلية المتعلقة بأوضاع المجتمع المصري المختلفة والتي تمثل تربة خصبة لتنامي العنف وزيادته، فمنها:**

١ـ ضعف الحريات السياسية وخنق منابر التعبير السياسية ممثلة في:

أ ـ القيود على تشكيل الأحزاب وفقًا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته، وكذلك القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات الأهلية وفقًا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وحرية إصدار الصحف وإن كان القانون الأخير رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ قد فتح الباب قليلًا أمام ذلك.

ب ـ القصور في حرية الانتخابات البرلمانية والمحلية والتدخل فيها بأشكال مختلفة.

ج ـ التضييق على النقابات المهنية تارة بالتشريعات مثل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥، وتارة بفرض الحراسة عليها.

د ـ التضييق على نشاط الأحزاب الشرعية وتحجيمها بأشكال متعددة.

هـ ـ عدم منح التراخيص اللازمة للقوى المحجوبة عن الشرعية والمؤمنة بالعمل السلمي.

و ـ التضييق على النشاط الطلابي في المدارس والجامعات، وليس فقط في النشاط السياسي ولكن في كل أنواع النشاط وفقًا للائحة المعيبة التي صدرت عام ١٩٧٩ وعدلت في عام ١٩٨٤ بشأن طلاب الجامعات.

ز ـ إلغاء عملية انتخاب عمداء الكليات، وكذلك عمد القرى في الريف المصري.

ح ـ كثرة اللجوء إلى القوانين الاستثنائية مثل «قانون الطوارئ» والإجراءات الاستثنائية مثل «المحاكمات العسكرية» في التعامل مع المجتمع كله وفئاته الفاعلة.

٢ـ محاولة بعض المثقفين التصادم مع الهوية العربية الإسلامية للأمة المصرية وفرض النموذج الحضاري والثقافي والمعرفي الغربي الوافد بكل ما فيه من خير وشر، بشكل صادم لمشاعر الأمة وقيمها، وتطاول البعض منهم على المقدسات الإسلامية وثوابت الأمة بزعم حرية الرأي، ويتبنى بعضهم مقولة إن «التدين هو المحطة الأولى للتطرف». ولكي نقضي على التطرف يجب محاربة التدين والدعوة لسياسة تجفيف منابع التدين (مما يغذي الشعور بالرفض والاستفزاز).

٣ـ غياب المشروع القومي الذي سيستنفر كل الأمة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مما يشكل حالة فراغ واضطراب وبخاصة في أجيال الشباب مما يدفع البعض منهم إما إلى الإعراض الأخلاقي والسلوكي وإما إلى الغلو في التدين والرفض والعنف معًا.

٤ـ مرحلة التحول الاقتصادي التي تمر بها مصر وتبعاتها الصعبة على الفئات الأكثر تضررًا.

٥ـ غياب العدالة الاجتماعية نظرًا لعدم توجيه العون للطبقات المتوسطة والفقيرة، ويظهر ذلك جليًا في قصور خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى، في مقابل مظاهر إسراف وبذخ للطبقات الثرية الجديدة. وهذه القضية من أهم عومل تغذية حالة العنف في المجتمع كله.

٦ـ تضاؤل دور مؤسسات المجتمع الأهلي ومحاصرتها، وهي التي كانت تحمل أعباء كثيرة عن الدولة في التكافل والتراحم و مساعدة الفقراء والمحتاجين، بل توجيه طاقات كثيرة واستنفادها في أعمال الخير.

٧- ضعف المؤسسة الإسلامية المصرية الممثلة في الأزهر وظهورها بوصفها مؤسسة رسمية تابعة للحكومة وفقدها لكثير من المصداقية لدى جمهور المسلمين، مما جعل بعضهم يتأثر بفتوى غير المتخصصين لثقتهم في استقلال هؤلاء عن السلطة. وهنا ينبغي أن تعود هيئة كبار العلماء لانتخاب شيخ الأزهر، وكذلك عودة أوقاف الأزهر لينفق على أنشطته الدعوية والتعليمية ولا يصبح عالة على ميزانية الدولة، مما يعيد إليه مصداقيته لدى جمهور الأمة ويغلق الباب على الفتوى والأحكام التي تغذي العنف وتبرره.

٨- عدم ترجمة الصورة الحقيقية للبلاد في الإعلام والتعليم والثقافة والسينما وشيوع مظاهر أخلاقية مرفوضة إسلاميًا بل أحيانًا كثيرة الاستهزاء بالرموز والقدوة (من العلماء والمدرسين.. إلخ) في الأفلام والمسلسلات مما أدى إلى إضعاف تأثيرهم ولجوء الناس لآخرين غير مؤهلين لسؤالهم والتعلم منهم.

٩- الممارسات الأمنية المبالغ فيها والتجاوزات (وبخاصة الاعتقال العشوائي والمتكرر والتعذيب) في مقاومة الحركات الإسلامية وغيرها،سواء منها من يستعمل العنف أو لا يستعمله.كما أن أسلوب التعامل مع محافظات الجنوب سواء في المجال الأمني مثل حملات جمع السلاح غير المرخص من المواطنين والقسوة والإهانة التي تصاحب هذه الحملات،أو نقص الخدمات والمرافق والمشروعات ونقص فرص العمل،خلقت مناخًا مواتيًا لنمو العنف.

ولعل من المناسب أن نختتم بالأسباب الخارجية المغذية للعنف، وقد جعلتها في الختام خلافًا لكثيرين يركزون عليها حتى لا يجهدوا أنفسهم في البحث عن الأسباب الذاتية التي هي منا جميعا، علمًا بأن الأسباب الداخلية لا تقلل خطورة الأسباب الخارجية التي تتلخص في الآتي :

١- ورود ثقافات وفقه إسلامي من خارج الحدود لا يتناسب مع الظروف البيئية المصرية كما يوجد أنماط إسلامية صادمة (وقديمًا كان للإمام الشافعي رحمه اللّه فقه في العراق وحينما جاء إلى مصر غيره إلى فقه يناسب المجتمع المصري).

٢- وجود المشروع الإسرائيلي وتغذيته لحالة العنف، وهو مشروع استعماري محتل لفلسطين والقدس ومناطق عربية أخرى، والعبث بالمقدسات بدءًا من حريق المسجد الأقصى المبارك مرورًا بنفق القدس والاستيطان في جبل أبي غنيم وغيره... إلخ.

٣- وجود أطماع خارجية في المنطقة، وخصوصًا في مصر التي تتعرض لمحاولات لإضعافها واحتوائها،من خلال تغذية حالة الفرقة والاختلاف والصراع بكل صورها وصولًا إلى العنف.

٤- ازدواجية معايير النظام الدولي القديم والجديد معًا، وإصداره قرارات غير عادلة بخصوص القضايا العربية الإسلامية والتعامل معها بشكل غير عادل، بدءًا من قضية فلسطين مرورًا بمشكلة البوسنة فليبيا والعراق... إلخ، وكلها عوامل تدفع إلى الغضب وتبني العنف وإن كان في غير موضعه.

٥- وأخيرًا القضية الأفغانية وسوء التقدير والتدخل من أطراف كثيرة، مما وفر فرصة ذهبية لإيواء أفراد وتدريبهم، وجعل البعض منهم يعود بعد ذلك إلى بلادهم مستغلين هذه الخبرة في محاولة تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة.

لعلي بهذا التطواف في أسباب العنف في الحالة المصرية أكون قد حاولت جمع كل الأسباب بحياد وموضوعية قدر المستطاع، ولعل الناظر في هذه الأسباب يجد فيها كيفية العلاج، وخاصة فيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالحركات والجماعات الإسلامية والأسباب الداخلية فأغلب الأسباب لا تستعصى على الحل، وتبقى الأسباب الخارجية التي يمكن محاصرتها والحد من تأثيرها في ظل وحدة وطنية حقيقية ومصالحة ومعايشة كاملة ومتوازنة بين أبناء الوطن الواحد، مما يجعل تأثير الأسباب الخارجية في أضيق نطاق، إن لم ينعدم التأثير كليةً.

* * *

• سيرة ذاتية للمهندس أبو العلا ماضى

تاريخ الميلاد: ٣/ ٤/ ١٩٥٨م (المنيا - مصر)

المؤهل: بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية (تصميم وإنتاج).

- حاصل على دورات متخصصة فى (الإدارة - التفاوض السياسى - اللغة الإنجليزية)
- تلقى دراسات فى الفقه الإسلامى السياسى المعاصر.

النشاطات الحالية:

- مدير عام المركز الدولى للدراسات منذ عام ١٩٩٥م (وهو مركز معنىّ بدراسة حالة الحركات الإسلامية والإسلام السياسى).
- وكيل مؤسسى حزب الوسط (وهو حزب مدنى ذو مرجعية إسلامية يشارك فى تأسيسه مجموعة من الشباب الإسلامى وأقباط مسيحيين ونساء. وقد تقدم ثلاث مرات عام ١٩٩٦م، وعام ١٩٩٨، و عام ٢٠٠٤م لإجازته، ولكنه قوبل برفض حكومى).
- عضو مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار (جمعية ثقافية يشارك فيها مجموعة من المفكرين الإسلاميين والوطنيين - مسلمين ومسيحيين - تعنى بالحوار الإسلامى المسيحى وحوار الحضارات وثقافة الحوار)، أسست عام ٢٠٠٠م.
- عضو الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى منذ عام ١٩٩٩م.
- عضو بالمؤتمر القومى الإسلامى منذ عام ١٩٩٧م.
- له العديد من المقالات والأبحاث والدراسات والمشاركات التلفزيونية بالمحطات المصرية والعربيه والدولية (حول الحركات الإسلامية والرؤية الإسلامية المعاصرة وقضايا العالمَيْن العربى والإسلامى).

النشاطات السابقة:

ـ رئيس اتحاد طلاب جامعة المنيا (صعيد مصر)	١٩٧٧، ١٩٧٩م
ـ النائب الأول لرئيس اتحاد طلاب مصر	١٩٧٨ـ١٩٧٩م
ـ الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين المصرية	١٩٨٧ـ١٩٩٥م
ـ مقرر لجنة التنسيق بين النقابات المهنية المصرية	١٩٨٩ـ١٩٩٦م
ـ مقرر اللجنة المصرية لمناصرة شعب البوسنة والهرسك	١٩٩٢ـ١٩٩٦م

ـ رشح نفسه فى الانتخابات البرلمانية المصرية دورة عام ١٩٩٥م فى منطقة حلوان بالقاهرة.

ـ شارك فى العديد من المؤتمرات ذات الصلة بالفكر الإسلامى المعاصر والنشاط النقابى والإغاثى والسياسى فى عدد كبير من الدول العربية والأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية.

***